

# تجارة الأسلحة في مسقط وعدن

١٩١٠ - ١٩١٣ م

دكتور جاد طه محمد



تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربي في مياه الخليج العربي وخاصة من جانب فرنسا وروسيا والماتيا. وقد وكزت فرنسا اتجاهها في مسقط. وكانت فرنسا من قبل قد استغلت فرصة امتداد سلطنة مسقط الى الساحل الشرقى الأفريقى، وعقدت مع السيد/ سعيد بن سلطان حاكم مسقط وزنجبار في عام ١٨٤٤م.

وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط - زنجبار ارادت ان تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، وذلك بمقتضى التصريح المشترك الصادر في باريس في مارس ١٨٦٢م. والواقع ان فرنسا وجدت في هذا التصريح فرصة لافلاق بريطانيا على أساس أن لها مركزا مسلحها - ولو نظريا - مع مركز بريطانيا في كل من مسقط وزنجبار.

ولما كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق بين عدن وبومباي، لذلك كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب اخذت فرنسا تعارض السياسة البريطانية التي تستهدف السيطرة عليها، وكثيرا ما لجأت إلى اثارة العقبان ضدها مستفدة الى ما لها من امتيازات سابقة، أو على الأقل اذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فإنها كان تعود الى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك.

وبما يستلقت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط، وان تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات. وقد تطورت علاقتها بمسقط بوجه خاص على أثر وفاة السيد/ تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨م الذي خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح في أقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المفروض ان يؤول اليه الحكم ولذلك اصبح فيصل في موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجي يعتمد عليه في مواجهة المتاعب التي أثرتها أخوه ضده، وكذلك لمواجهة القلاقل في بعض اجزاء عمان الداخلية. ولعل الحكومة البريطانية وجدت في ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على السلطان الجديد، فلم تعترف به في بداية الأمر، وبدو انها أخذت تسلمه بعد ذلك في نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف في عام ١٨٩٠م مع استمرارها في دفع الأعباء السنوية له، وذلك بعد أن تعهد من جانبها بالمحافظة على الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها والده مع بريطانيا. (٢)

وكانت أول الأعمال السياسية للسيد/فصل هو عقده لمعاهدة صداقة وملاحة وتجارة في ١٩ مارس ١٨٩١م مع بريطانيا، وقد حلت هذه المعاهدة محل المعاهدة التي سبق أن عقدها السيد/سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩م، وكانت تعني هذه المعاهدة بكتابة المواد المنظمة للعلاقات التجارية للسلطنة، كما نصت في مسألة السلطة القضائية للفصل البيطاني على سموها للرعايا البيطانيين، وإن هذه المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية، فإن من حق السلطات القضائية البيطانية البت فيها. (٣) كما تضمنت المعاهدة نصاً آخر يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقاً لما تخليه عليه الحكومة البيطانية، وإن لا يتقبل معلونة أو راتباً من أية حكومة أخرى. (٤)

وبواضح إن عقد هذه المعاهدة كان مخالفاً للتصريح المشترك في عام ١٨٦٢م، ولذلك كان من المفروض أن تكون سرية، وفعلًا ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت إلى أن تعلنها لفرنسا عام ١٨٩٩م عقب اشتداد الأزمة في مسقط بين الحكومتين في نفس العام. (٥) وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهد من جانب السيد فصل جاء فيه أنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بعدم التناول عن أراضي وممتلكات مسقط وعمان أو أي من ملحقاتها أو بيعها وريتها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البيطانية وأن يظل خاضعاً لمشورة حكومة الهند. (٦)

## النشاط الروسي الفرنسي في مسقط :

ليس من شك في أن أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى تقوية نفوذها في سلطنة مسقط وإلى توقيع المعاهدة السابقة، ظهور النشاط الفرنسي في السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة أنه في عام ١٨٩١م انضمت روسيا إلى فرنسا في اتفاقية سرية تهدف إلى مجابهة النفوذ البيطاني خصوصاً في منطقة فارس والخليج (٧) وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة في هذا السبيل. وفي نفس العام ظهرت سفينة حربية روسية في ميناء مسقط، وقابل قائدها السلطان، وفي العام التالي بذلت روسيا محاولة لكي تقبضها قنصلية في مسقط. وبرز الانجليز معارضتهم للنفوذ الأوربي الذي أخذ يتسرب إلى الخليج بأن تلك القوى التي تهدد التدخل في المنطقة لم تساهم في عمل أي شيء لتهدم التجارة أو لضمان الأمن كما فعلت بريطانيا. ويبدو أن الحكومة البيطانية كانت تهدد أن تكشف عن أغراضها الحقيقية وأن تعلن الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها حتى لا تثير مشاكل دولية وخاصة بينها وبين فرنسا، فضلت الاستمرار في سياسة عقد المعاهدات بالاضافة إلى الاستمرار في

دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط، والذي تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣م (٨)، مقابل إلغاء تجارة الرقيق في السلطنة، وقد وجدت في ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تجلبه عليه في سياستها. (٩)

وكان سولسبوري يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لأبعادها عن روسيا، ولأعني ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عما لها من نفوذ في مسقط، وإنما معناه أنها لم تكن تود حدوث أزمة في العلاقات بين البلدين، هذا مع اصرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان بفصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيها، هذا فضلا عما يمكن أن تحصل عليه من نفوذ ادنى ومادى في السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الفتد في دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط.

وعندما حاولت فرنسا إقامة مسودع للوقود في مسقط، كانت وجهة النظر البريطانية واضحة بالنسبة لهذه المسألة، فقد تساءل كيرزون عن دواعي ذلك، لأن السفن الفرنسية ليست كثيرة التردد على الميناء، بل إنه ربما لا تمر سفينة واحدة طيلة العام... «ومثل تلك السفينة لا يمكن أن تعد وسيلة للحصول على الوقود، بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تزود تلك السفينة من محطاتنا...» ان فرنسا تنظر الى حصونها على محطة الفحم نظرة أكثر عمقا، انها تريد أن تتطلع الى مركز سياسى مسلو للأتجار في غرب آسيا، فإن مسودع الفحم قد يعنى شيئا آخر في الغد (١٠): والواقع ان كيرزون كان متضائقا للغاية، فإن فرنسا يمثلها في مسقط قنصل، ولكن دون رعايا أو تجارة، ورغم ذلك تؤكد الحقائق انها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية. ورغم حماس كيرزون الرائد، فإن حكومة لندن كانت تنظر الى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا، وتعترف بقوة التصريح المشترك لعام ١٨٦٢م. (١١)

وفي ١٨ فبراير ١٩٠٠م خضع السلطان للضغط البريطاني ونتيجة لتهديده بالحصول البحري. (١٢)

ولما كان من الضروري إقرار العلاقات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية على أسس سليمة فقد توصلت الحكومتان في ٤ مايو ١٨٩٩م الى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مسلو لمركز الحكومة البريطانية في مسقط، فانه من الممكن لفرنسا ان تحصل على مسودع للوقود في السلطنة مثل ما لا إنجلترا. وحلول سولسبوري في هذه الفترة

ارضاء فرنسا، فعرض عليها اختيار احد المواقع في خليج المكلا على ساحل حضرموت ليكون محطة للوقود، وقد وافقت الحكومة الفرنسية، على هذا العرض في ١٧ اغسطس ١٩٠٠. (١٣)

وقد سقنا هذا الموجز للعلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمسقط كى يكون واضحا أثر هذه العلاقات على تجارة الاسلحة في الخليج العربى بصفة عامة وفى مسقط بصفة خاصة.

### موقف شركات الأسلحة في مسقط :

أما بالنسبة لموقف التجارة نفسها، فقد أبلغ الماجور Trevor عن نشاط واسع في تجارة الأسلحة في مسقط، فان كساد التجارة في أكتوبر ١٩١٠م لم يستمر طويلا، فقد باع مسبو لأجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة في مخزون شركة M.M. Bayeol et Cie بأنحاء منخفضة جدا، كما باع ممثل شركة M. Kevorkoff كل ما في مخزونه بنفس هذه الأثمان المنخفضة. كما ان M. Lapigne (٣) ممثل شركة Compagnie de (١) حاول التخلص من مخزونه قبل نهاية العام في ٧ ديسمبر. (١٤) كما أن M. Neuber (٥) ممثل شركة Goguyer حاول انهاء أعماله.

ووسط كل ذلك بدأ التاجر على بن موسى الوحيد الذى بقيت تجارته مزدهرة، فقد كانت له مستودعات في موانئ أخرى في عمان، وكذلك لأنه اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخزون Bayeol et Cie (١٥).

أما سلطان مسقط، فقد ساءت أحواله المالية كثيرا، وبدا ضعفه واضحا أمام على موسى، بل انه تورط بالفعل في مسائل مالية مع هذا التاجر. (١٦) وقد حاول على موسى ومعه احد التجار الآخرين اسمه سيد يوسف استغلال الفرصة، وطالبا منه الموافقة على منحهما التزام ادارة جمارك عمان في مقابل ٢٤٠,٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخم، ومبلغ شهرى محدد. (١٧)

ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان، فانه طلب من الحكومة قرضا من ١٣,٠٠٠ ريال تستعاد من راتبه، وقد أوصت حكومة الهند بالموافقة على طلبه، وفى نفس الوقت

أوصت بعدم تشجيع مسألة منح الالتزام الخاص بالجمارك<sup>(١٨)</sup>، وقد وافقت الحكومة البيطانية على ذلك، واقترحت أنه يجب إضافة شرط لأتفاقية القرض بأنه لا يعطى التزام من هذا النوع لأى شخص<sup>(١٩)</sup>، وقد وافق السلطان على هذا القرض من ١٣,٠٠٠ ريال<sup>(٢٠)</sup>، وهكذا أمكن التغلب على المشكلات المالية التى واجهت السلطان.

ألا أن مشكلات أخرى بدأت مع شركة **Groguyer**<sup>(٢١)</sup>، فقد غادرت السفينة فتح الخير ميناء مسقط وانجبت الى قطر وعلى ظهرها شحنة من الأسلحة والذخائر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٠م إلا أنه نتيجة للمراقبة الدقيقة من السفينة الحربية البيطانية **Expiegle**<sup>(٢٢)</sup> فإن السفينة فتح الخير اضطرت الى العودة الى مسقط فى ١٦ يناير سنة ١٩١١م دون أن تستطيع ازالة شحنتها (٢٠٠٠ بندقة). وقد قدمت الشركة الفرنسية احتجاجا بأن السفينة البيطانية اعترضت السفينة فتح الخير ومنعتها من الانحرار الى قطر، ووصلت الى حد تعرضها لخطر العرق، كما حنعت عنها المياه، ومواد الصوبن، كما منعها من المتاجرة فى الأماكن المباح فيها التجارة، وطالبت الشركة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال كتعويض عن الخسائر التجارية<sup>(٢٣)</sup>.

وقد نقلت المسألة الى الادميرالية، وتبين - من وجهة النظر البيطانية - ان الاتهامات كان لا أساس لها، فإن السفينة فتح الخير وضعت فعلا تحت المراقبة، وذلك لأخذاً بأجراءات الحصار البحرى عند ازالة الأسلحة منها، ونتيجة لذلك، فإن كل الرؤساء على الساحل... الواحد تلو الآخر كان يطلب من السفينة أن تترك المنطقة. ولم تقم السفينة الحربية **Expiegle**<sup>(٢٤)</sup> بتهددها مطلقا. كما أعلن السير سليد **Slade** (٢٥) بالنسبة لذلك «انه يبدو فشلا لسياسة الحصار البحرى إذا مانجحت محاولة شركة **M.M. Baijeot et Cie**<sup>(٢٦)</sup> فى ذلك، لأن فتح الخير سوف تستأجر بعد ذلك لأى افغانى يهدد اسلحة عبر الخليج»<sup>(٢٧)</sup>.

وتم اتصال بين الماجور **Trevor**<sup>(٢٨)</sup> والقنصل الفرنسى فى مسقط **M. Jeannier**<sup>(٢٩)</sup> على اساس رفض الماجور لادعاءات الشركة الفرنسية. وعند هذا الحد انتقلت المسألة الى الحكومة الفرنسية<sup>(٣٠)</sup>. وقد نقل **M. Cambon**<sup>(٣١)</sup> شكوى الشركة الى السير جراى فى ٢٨ مارس ١٩١١م، الا أنه تلقى رفضا كاملا لكل اتهامات الشركة<sup>(٣٢)</sup>، وهكذا أنهت المسألة بعد أن أكدت نجاح سياسة الحصار، وقدرة السفن الحربية البيطانية على فرض الرقابة على

أى سفينة فرنسية تعمل شحنة من الأسلحة، ومنعها من أنزالها في أى من موانئ الخليج، هذا مع عدم اتخاذ أى إجراء يمس حقوق العلم الفرنسى المرفوع عليها.

## شرعية التجارة في مسقط :

أما الوضع في مسقط فكانت تحكمه حقيقة أن السلطان كانت له معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة في عام ١٨٣٣ م وفرنسا ١٨٤٤ م وبريطانيا ١٨٦١ م، ولأشك أن وضع أى قيود خاصة على التجارة في الأسلحة من وإلى أراضيها تحتاج الى تعديلات في شروط تلك المعاهدات، كما أنه كان هناك تصريح تجارى (٢٥) كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا في عام ١٨٧٧. (٢٦)

والملاحظ أن هذه المعاهدات والائتماريات التجارية كانت تضع العراقيل أمام تصدير واستيراد البضائع المختلفة، هذا بالإضافة الى أن المركز الدولى لسلطنة مسقط كان محمداً بمقتضى التصريح الأنجليزى - الفرنسى المشترك والصادر في مارس ١٨٦٢ م، والذي كان يفتح لفرنسا مركزاً مسلوها لمركز بريطانيا في مسقط، ولذلك هدفت السياسة البريطانية الى التخلص من هذا التصريح. (٢٧)

والواقع ان التجارة في الأسلحة كانت تسبب الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية في السنوات الخمس التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تسور من أوروبا حيث تصدر الى سواحل بلوخستان وفارس، ثم تنقل بعد ذلك الى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما أثار القلاقل والاضطرابات - بالنسبة لبريطانيا - على الحدود الشمالية الغربية للهند. (٢٨)

ولقد بدأت تجارة الأسلحة منذ عام ١٨٤٤، ولكن لم تنته الحكومة البريطانية الى حظر هذه التجارة ألا في أثناء الحرب الافغانية الثالثة، وأدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة في حدود الهند الغربية. (٢٩) ومنذ عام ١٨٨٠م اتخذت حكومة الهند خطوات تمهيدية لمنع مرور الأسلحة في حدودها، ومنعت تجارة الأسلحة بصفة عامة في كل مكان على سواحل الخليج العربى. (٣٠)

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى الذى عقد في عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة في أفريقيا، فإن منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم،

وكان تهريب الأسلحة يتزايد تزايداً ملحوظاً حتى عام ١٨٩٢م، فقد بلغ عدد البنادق المصدرة الى مسقط في ذلك العام ١١,٥٠٠ بندقية، ومن هنا كانت توزع على بقية أنحاء الخليج، وقد تضاعف هذا الرقم عدة مرات في السنوات التي تلت ذلك. وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الأنجليزية. (٣١)

وفي غضون ذلك الوقت، عقدت الحكومة البريطانية اتفاقات لحرم التجارة في الأسلحة مع أمارات الخليج، ففي عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقاً مع البحرين، وفي عام ١٩٠٠م عقدت اتفاقاً مماثلاً مع الكويت وكذلك مع شبوح الساحل المهلاني في عام ١٩٠٢م.

وكان سلطان مسقط قد وافق في عام ١٨٩٨م على منع تصدير الأسلحة من مسقط الى الهند وفارس حيث كان استيراد الأسلحة اليها بعد عملاً غير مشروع، كما فوضت السفن البريطانية في تنفيذ هذا المنع، الا انه تجلر الأشرطة الى ان استيراد الأسلحة الى مسقط أو إعادة تصديرها باستثناء البلدان المذكورين لم يكن محرمًا. ونتيجة لذلك أصبحت مسقط مركزاً لتجارة الأسلحة لكل منطقة غرب آسيا. وكانت البنادق والدعاير ترد اليها من أوروبا بحكميات ضخمة، ومن هناك توزع على سواحل الخليج.

وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والأنجليزية هي التي تقوم بتصدير هذه الأسلحة الى مسقط. وقد بلغ حجم هذه التجارة قدراً كبيراً، ففي عام ١٩٠٧م وردت الى مسقط ٤٤,٩٢٧ بندقية قيمتها ١١٢,٣٣٨ جنياً، ارتفعت في عام ١٩٠٨م الى ٨٧,٦٨٠ بندقية قيمتها ٢٧٩,٠٥٠ جنياً ثم انخفضت الى ٨٥,٨٢٠ بندقية في عام ١٩٠٩م قيمتها ٢٣٧,٦٤٤ جنياً، ثم انخفضت القيمة سنة ١٩١٠م الى ١٠٣,٨٦٢ جنياً.

وقد سمحت المصانع البلجيكية وحدها بأكثر من نصف حجم هذه التجارة.

ولقد كان هذا القبح من الأسلحة تأثيرات خطيرة على الحدود الشمالية الغربية للهند، حتى أن حكومة الهند أوضحت أنه قد نشأت هناك حالة «قلت ميزان القوى» وشكلت تهديداً خطيراً للسلام.

ولقد انفتحت بريطانيا نحو ربع مليون جنية في اجراء منع التجارة في الأسلحة حتى عام ١٩١٠م، ولقد قللت هذه الاجراءات بالفعل من حجم هذه التجارة كما تبين من الأرقام



السابقة، ألا أنه بدأ واضحاً أنه إذا لم يتم ضبط التجارة في المنبع - مسقط - فإنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماماً (٣٢)، خصوصاً بعد أن تبين فشل محاولات الوصول إلى اتفاق مع فرنسا - عن طريق تبادل المصالح - من أجل منع تجارة الأسلحة في مسقط. وقد قدم الكولونيل كوكس مقترحات ترمي إلى محاولة التفاهم مع سلطان مسقط، وأنه يمكن منحه تعويضاً مالياً للحد من تصدير الأسلحة من مسقط إلى الموانئ الأخرى في الخليج. كما قدم كوكس نظاماً مقترحاً للمرور، يشرف عليه ضابط بريطاني، وإن أي قارب لا يحمل تصريحاً للمرور مهما كانت وجته، فإن من حق السفن البريطانية الاستيلاء عليه حتى في مياه مسقط.

وقد نقل هذا المشروع إلى وزارة الخارجية، وكان السير جري مستعداً للموافقة عليه طالما أنه في حد ذاته لا يتعارض مع المعاهدة الفرنسية ١٨٤٤، وأكثر من ذلك، كان مستعداً لمواجهة الاحتجاج المتوقع من الحكومة الفرنسية إذا ما نفذ هذا المشروع.

ألا أنه كان مفهوماً أن هذا المشروع ليس إلا نوعاً من السيطرة على التجارة طالما أن فرنسا لا تريد الموافقة على معاهدة، ألا أنه كان مفهوماً أيضاً أنه لا يجب اللجوء إلى ذلك إلا عند ضيق آخر أمل في الوصول إلى تسوية ودية مع فرنسا. وكما تبين فإن تلك المفاوضات المتقطعة كانت بلا نتيجة، حتى أن المشروع الذي قدمه كوكس في يناير ١٩١٠م للتعامل مع مسقط مباشرة بدأ تنفيذه بالفعل.

وكان السلطان في حالة مالية سيئة، ويجب أن نتذكر أنه كان قد تفاوض مع أحد كبار تجار الأسلحة، وهو علي موسى الذي عرض عليه مبلغاً ضخماً وراتباً شهرياً في مقابل الحصول على امتياز جمارك عمان. ألا أنه أمكن تلاق ذلك عندما قدمت خزينة الهند ١٣,٠٠٠ ريال كأعانة سريعة للسلطان.

وقد اشتكى السلطان في ديسمبر ١٩١٠م للممثل السياسي المأجور Trevor لحرق قازين له. في نهر جالغ وقد دافع المأجور عن ذلك، وأرجعه إلى السلوك السيء من البحارة، كما أضاف أنه من المرغوب فيه الوصول إلى ترتيبات دائمة ومرضية مع السلطان. وهناك سبب آخر شجع المضي في هذا السبيل، وهو تحول السلطان من اتجاهه المهادن بالنسبة إلى التدخل الفعلي في سيرها، فقد بدأ إلى حد ما أنه وقع في أيدي كبار تجار الأ. ، وبصفة خاصة علي موسى (٣٣).

وفي أبريل ١٩١١م، أرسل السلطان أحد قواربه لنقل أسلحة من أحد موانئ عمان إلى ميناء آخر (٣٤)، وفي ٥، ٦، ٧ أبريل أسرت السفينة الحربية **Espiègle** (٣٥) ثلاث قوارب في أعلى الخليج وجنوبي صحار تحمل أسلحة وذخائر تصل في مجموعها إلى ٦٠٠ بندقية و٦٦,٨٠٠ طلقة (٣٥). ولم تكن القوارب ترفع أى أعلام، ألا أنها كانت تحمل تصاريح مرور موقعة من السلطان، ويبدو أنه منح هذه التصاريح إلى علي موسى دون توقيع، وأن الأخير قد استوفى بيانها بالنسبة لكمية الشحنة. وقد غرقت القوارب الثلاثة نتيجة للطفس السيء أثناء الجزر. وقد اشتكى السلطان إلى كوكس على أساس أن الاستيلاء على القوارب قد تم في المياه الإقليمية وعلى بعد نحو ثلاثة أميال من الساحل، إلا أن كوكس قرر بأن القوارب لم تكن داخل المياه الإقليمية.

كما كان لرأى كوكس تأثير كبير بالنسبة لهذه الحادثة على الحكومة، وذلك بالنسبة لسياستها في المستقبل تجاه السلطان: هل تدعم الحصار وفي نفس الوقت تسهله؟ أم هل يمكن بذل مجهود أكبر للحصول على معونة السلطان وانزاعه من براثن التجار؟... وتبين بعد ذلك أنه تم اختيار الطريق الثاني، ويمكن القول إن تلك الحادثة كانت البداية الفعلية للسياسة الجديدة (٣٦). وقد اقترح الماجور **S.G Knox** - الذي خلف الماجور **Trevor** كممثل سياسي - لتحقيق هذه السياسة، أن يصدر السلطان تصريحاً يمنع تصدير واستيراد الأسلحة، وأنه يمكن إضافة مادة إلى المعاهدة البريطانية تحرم على الرعايا البريطانيين المتاجرة في الأسلحة... «وإذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفس الأسلوب، فإن فرنسا سوف تكون في موقف انعزالي يمثل انغماساً في تجارة مكروهة حرمتها الحكومة المحلية والدول الأخرى المتحضرة. ويمكن نصيح السلطان حينذاك بأن يقدم معاهدة مرنّة في موادها حتى أنها يمكنها أن تحدد على الأقل منع استيراد البضائع القاتلة».

وأضاف المقدم أنه لتسهيل العملية، يمكن شراء مخازن التجار البريطانيين والوطنيين مع تعهدهم بعدم العمل في تجارة الأسلحة في عمان مرة أخرى، وإذا ما قدمت نفس العروض للتجار الفرنسيين، فأنهم من المحتمل أن يرفضوا العرض، وهذا الرفض يعطى للسلطان الفرصة للتوصل من معاهدة ١٨٤٤-٣٧.

### إقامة مستودع عام للأسلحة في مسقط:

وعلى أية حال فقد شرع في وضع اقتراح الكولونيل كوكس موضع التنفيذ، وكانت

معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبيوتي الخاضع للفرنسيين، ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة (٢٨)، أقرح كوكس إقامة مستودع للأسلحة **Warehouse** في مسقط لحزن فيه كل الأسلحة والذخائر عند استيرادها، ويعرض المستودع أشخاص موثوق فيهم تحت إشراف خنة تتكون من ممثل للمقيم والممثل السياسي في مسقط أو موظف بريطاني منتدب هذه العملية، وكل التعليمات الصادرة من المستودع سواء للبيع أو التصدير يحكمها نظام كامل للتسويق والتسجيل. وفي حالة التصدير بطريق البحر، فإنه يجب إعطاء تصريح للمرور بأشراف اللجنة السابقة. وكان كوكس مستعداً - إذا كان ذلك ضرورياً - للتسليم بمطلب الاعتراف بالمساواة في اللجنة بين فرنسا وبريطانيا وأن يسمح بممثل فرنسي.

وأضاف كوكس أنه يجب أن يعاطى السلطان علماً بأن نظام مستودع الأسلحة سوف يؤدي إلى انقاص دخوله، ومن ثم اقترح كوكس منحه ٥٠٠٠ ريال شهرياً كتعويض له، وأنه إذا رفض ذلك فإنه يمكن أن يعرض عليه مضاعفة الأمانة السنوية.

وبالنسبة لكمية الأسلحة التي في حوزة التجار في مسقط في الوقت الراهن أو المعدة للتصدير فإنها في اختصاص السلطان كمسألة تمس الإدارة الداخلية، ويمكن إجبار التجار على ائتمان شحناتهم في المستودع كى تباع تحت التحفظات الواردة في الاقتراح. وإذا ما فشل هذا الاقتراح، فإنه عند الضرورة يجب شراء الشحنات الموجودة في الوقت الراهن بالسعر الأعلى أو بتقييم معقول.

وأخيراً اقترح المقيم أنه من المستحسن الحصول على تعهد من السلطان بعد الدخول في معاهدات جديدة مع أية قوى أجنبية دون الموافقة السابقة من الحكومة البريطانية. (٣٩)

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات، إلا أنها رأت أن مسألة تعهد السلطان بعدم الدخول في معاهدات جديدة يجب إرجاؤها، وأن السلطان إذا موافق على نظام مستودع الأسلحة، فإنه يجب عدم التنفيذ الفوري لتلاني أعضاء فرنسا، بينما لازالت هناك محاولات للتفاوض معها. وفي ٢٥ يوليو فوض كوكس للتفاوض مع السلطان (٤٠)، طبقاً للمقترحات السابقة. وقد طلب كوكس منحه السلطة لتهديد السلطان إذا لم يستجب للمطالب البريطانية (٤١)، وقد تم بالفعل منحه السلطة المطلوبة، وفي ١٩١١م بدأ كوكس في تنفيذ العملية. (٤٢)

وقد أبدى السلطان رغبته في المحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية طالما ظل سلوكها نحوه وديا، وكان مستعدا لإصدار تصريح بالمنع الكامل للتجارة على الرغم من المعاهدة الفرنسية، إذا ماضت له الحكومة البريطانية نتائج ذلك، أو أنه «يضع كل مصالحه في أيديها، إذا أمكننا نحن والحكومة الفرنسية تسوية المسألة فيما بيننا».

أما بالنسبة للإجراءات المقترحة لسير العمل، فإنه وعد بالمعاونة الكاملة إذا لم تتعارض مع معاهداته مع القوى الأخرى، وإذا ما قدمت له المعاونة لمواجهة الحكومة الفرنسية عند الضرورة، وكذلك إذا كانت الناحية المالية مجزية. ولم يوافق السلطان على حجم التعويض الذي عرضه كوكس وطالب بمبلغ إجمالي قدره ٨٠,٠٠٠ ريال، وقد اعتبر كوكس أن هذا المطلب معقول، وأنه يجب عدم رفضه تماما. (١٣)

وقد بدأت حكومة الهند قلقها من أن يقوم السلطان بالانصاف بفرنسا مباشرة وكان الانحياز الذي رأيته حكومة الهند هو إقناع السلطان بأن إقامة مستودع هو «تفصيل لثغرات داخلية»، وهي من حقوقه تماما بصفته حاكما مستقلا، وأنه يجب عدم استشارة فرنسا لذلك. أما بالنسبة لمسألة التعويض، فقد طلبت حكومة الهند انقاص المبلغ الذي طلبه السلطان. (١٤)

وقد وافقت وزارة الدولة على هذه المقترحات، وأضافت «أنه من المفهوم أن تزيها جديدا قدمه سلطان مسقط بالنسبة لتصدير الأسلحة والذخائر، وأنه من المعتقد أنه يمكنه إيقاف التجارة غير المشروعة مع تلك الدول التي منعت استيراد الأسلحة». كما رأى وزير الدولة أنه من الضروري لانتظام العمل في المستودع أن يعار ضباط جمارك للسلطان. وقد أجاب كوكس على ذلك بأنه ناقش السلطان بالفعل بالنسبة لمسألة الضباط المشرفين على العمل، وأن السلطان بينا أوضح ضرورة إشراف الحكومة البريطانية على العمل، «فإنه مما يتتلى مع الكرامة جعل موظف بريطاني مشرفا على مستودع الأسلحة في مسقط». ورأى كوكس أن منحه مالية سريعة تجعل السلطان أكثر تحليها بالنسبة لهذه النقطة. (١٥)

إلا أنه بالنسبة لتعيين موظف بريطاني مسئول عن مستودع الأسلحة، فرغم أهمية ذلك (١٦)، فإن حكومة الهند رأت أن السلطان لم يوافق على هذا التعيين. وعلى أية حال فلذا لم يتم ذلك، فإنه يمكن وضع ترتيب آخر كأن يعين السلطان موظفا من طرفه تحت الإشراف المشترك من الممثل السياسي وممثل كبير من طرفه كما اقترح كوكس. (١٧)

وقد رأت حكومة الهند أيضا - لتشجيع السلطان للموافقة على هذه الترتيبات - منحه ٣١,٥٠٠ ريال بالإضافة الى المبالغ المقترحة كتعويض له عن الاستيلاء على بعض القوارب التابعة له في ابريل ١٩١١م، على أن يكون هذا العرض مشروطا بموافقة السلطان على المشروع الذي قدمته الحكومة البريطانية كترتيب يتلاءم مع مصالحها.

وفي ٧ فبراير وافق السلطان على هذه الشروط، وفي نفس اليوم تمت الموافقة على منح السلطان فرض قيمته ١٠,٠٠٠ ريال الخ في طلبها وتعهد بإعادتها على دفعات: ١٠٠٠ ريال كل شهر من أعانته.

وفي أول مارس وصل كوكس الى مسقط، وبدأ المباحثات مع السلطان، وقد رفض السلطان تماما مبدأ وجود موظف بريطاني للإشراف على مستودع الأسلحة وحتى لوقت محدود، إلا أنه اقترح كحل آخر أن يقوم بمساعدة الكولونيل كوكس باختيار رجل موثوق فيه من رعاياه، وإذا كان ذلك متعذرا، فإنه مستعد للموافقة على رجل من الهند تؤمنه كفايته لذلك العمل، وأضاف السلطان أنه سوف يطلب موافقة حكومة الهند على هذا الرجل قبل توقيع عقد العمل معه. وقد أوصى كوكس بالموافقة على هذه الترتيبات من ناحية المبدأ، مع إيضاح أنه لن يدفع أي تعويض أو أية زيادة في الأمانة الا بعد الانتهاء من كل الترتيبات. وقد أبغ السلطان بأن استمرار دفع الأمانة له لن يتوقف على التزامه بارتباطاته، وأن الموظف الذي سيتم اختياره كمشرف على مستودع الأسلحة سيكون قابلا للطرود من منصبه اذا ما نقض الترتيبات المتفق عليها. (١٩).

وكان سلوك السلطان ودعا تماما تجاه البريطانيين أثناء هذه المباحثات، إلا أنه أبدى رغبته مرة أخرى في منع التجارة في الأسلحة نهائيا في غضون ثلاثة أشهر، لأنه خاف من المشكلات التي قد يثيرها التجار الأجانب ومعارضته لنظام مستودع الأسلحة، وأن شكاياتهم قد تثير حكوماتهم ضده. وأن كانت الوثائق الفرنسية تؤكد أن كوكس أخ على السلطان ليقوم بالغاء معاهدة ١٨٤٤م مع فرنسا. (٢٠).

وفي ٢٣ مايو ١٩١٢م، تم الانتهاء من وضع المسودة النهائية لمشروع مستودع الأسلحة. ونص المشروع على أنه لما كانت هناك كميات هائلة من الأسلحة والذخائر مخزنة في الوقت الحاضر دون تحفظ سليم وفي أبنية حاصة متفرقة في مدينتنا مسقط، وهي بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق، فنحن السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط

وعمان متأثراً بالأسباب السابقة، وللمحافظة على عاصمتنا، قد وافقنا على علاج هذه المشكلة بناء مستودع عام للأسلحة، وذلك للحفاظ على الأسلحة والذخائر تحت احتياطات آمنة.

ويوضح المشروع أنه يمكن البدء في العمل بنظام المستودع في أول سبتمبر التالي، ونصر المشروع على أنه يمكن أن تكون إجراءات العمل في هذا المستودع كالآتي:

١- في أول سبتمبر التالي، فإن كل الأسلحة والذخائر الواردة إلى داخل الأراضي التابعة لي سوف تنقل مباشرة من السفن إلى إدارة المستودع التي سيعين عليها مراقب.

٢- سوف يطلب من كل تاجر الأسلحة في الأراضي التابعة لي إيداع الأسلحة الباقية معهم في أول سبتمبر في ذلك المستودع، وأي تاجر لا ينفذ ذلك سوف يتعرض إلى جانب عقوبات أخرى - إلى مصادرة شحنته من الأسلحة الواردة باسمه مستقبلاً، إلا إذا بعد الترتيبات السابقة تماماً.

٣- لا يسمح بإخراج أية أسلحة من المستودع إلا بعد دفع الضرائب كاملة إلى مراقب المستودع بالطريقة المعتادة.

٤- تنظم عملية سحب الأسلحة من المستودع، على أن يكون ذلك بموجب تصاريح خاصة عن طرف مراقب المستودع وتوقيع مني.

٥- هذه التصاريح لا تسلم للتجار، ولكن لتؤكد للمشتريين أو لممثليهم نوع الأسلحة وكميتها ومصدرها والذخائر، وأنها يمكن سحبها من المستودع دون اعتراض.

٦- كل الأسلحة التي تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم المسلسل.

وفي نفس الوقت أشار الممثل السياسي إلى أن السلطان عبد اصداره القانون الذي ينوي إلغاؤه السابقة، وإبلاغه هذا القانون لتواصل الدول الأجنبية، فإنه يود إعطائه تأكيداً مكتوباً بالنسبة للنقاط الأربع التالية:

١- تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم كافة المعونات الضرورية له لمواجهة أي احتجاجات قد تنبرها ضده فرنسا أو أية قوى أخرى.

٢- أنه يجب أن يكون مفهوما أن هذه الترتيبات لا تعطي للحكومة البريطانية أو للمسؤولين أي حقوق في أراضيهم أكثر مما كان قبل ذلك.

٣- أن البريطانيين بتفاهمهم الودي معه، قد توصلوا إلى ترتيبات ملائمة بالنسبة لمعاونة حكمه ورعيته.

٤- أن البريطانيين قد وعدوا بتعويضه بمجرد التصديق على الشروط المتفق عليها.

وقد تمت الموافقة على شروط السلطان في أول يونيو (١٩١٢)، وفي ٤ يونيو نشر السلطان هذا القانون أيضا في الصحف البريطانية و«الغديّة» (١٩١٢).

### مسألة تعويضات تجار الأسلحة في مسقط :

على أثر صدور هذا القانون، أعلن القنصل الفرنسي أنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٤م ورفض الاعتراف بتطبيقه على الرعايا الفرنسيين. كما قدم تجار الأسلحة الفرنسيون شكوى جماعية لوزير الخارجية الذي انحصرت احابته في اصدار التعليمات للقنصل الفرنسي بإبلاغ السلطان بأن فرنسا لا يمكنها الموافقة على التنظيمات الأخيرة إلا بعد تعويض التجار الفرنسيين (١٩١٢). ويمكن القول بأن استيراد الأسلحة إلى مسقط أثناء إبريل ومايو ويونيو ١٩١٢م إلى درجة غير عادية.

وقد أبلغ القنصل الفرنسي بهذه النقاط، وطبقا للتعليمات المعطاة له، كان عليه -إذا ماوافق السلطان على تعويض الرعايا الفرنسيين- أن يبلعه أن الحكومة الفرنسية سوف توافق على التنظيمات الأخيرة رغم تعارضها مع المعاهدة (١٩١٢).

وهكذا برزت مسألة حساسة، وبدا - من وجهة النظر البريطانية - أنه من المرغوب فيه ثلاثي دفع تعويضات للتجار الفرنسيين بأي شكل. إلا أنه كان هناك انجلاء للمقاومة من جانب التجار الفرنسيين معاوسهم في ذلك القنصل والحكومة الفرنسية، وكان لابد من

استخدام القوة لتنفيذ الترتيبات الجديدة في أول سبتمبر وهو التاريخ المحدد لتنفيذ القانون، ومن وجهة النظر البيطانية، فإن أي تأجيل لهذا قد يشير إلى الضعف ويدمر المكانة البيطانية في مسقط وفي الخليج بصفة عامة. إلا أنه أيضا بدون الوفاق مع الفصل الفرنسي وحكومته فإن تنفيذ القانون في الموعد المحدد سوف يؤدي حتما إلى الاحتكاك مع التجار الفرنسيين، مما قد يؤدي إلى أسوأ النتائج.

وقد يطلب السلطان تفويض بيطانيا للتعامل مع فرنسا، إلا أن هذا الطلب عبر مرغوب فيه - من وجهة النظر البيطانية - وبدا أنه من الأفضل إبلاغ الحكومة الفرنسية أنه لن تدفع تعويضات للشركات البيطانية رغم مصاحبتها الضخمة «منذ تنظيم مستودع الأسلحة والذخائر، وليس هناك اعتراض على التجارة المشروعة»، وأنه على الرعايا الفرنسيين أن يقاسوا من الخسائر لأن تجارتهم هي مع أقطار ممنوع فيها استيراد الأسلحة والذخائر. (٥٥).

وقد اقترحت حكومة الهند أن تتضمن اجابة السلطان على الفصل الفرنسي «أن حقه الشرعي الذي لا جدال فيه في السيادة يمنحه الأحقية في الاشراف على تجارة الأسلحة دون منعها في ممتلكاته، وما يتم عليه ذلك علاقاته بالدول المجاورة... والتي تعد استيراد الأسلحة إليها أمرا ممنوعا... ولذا فإنه يبدو من غير المعقول أن يتوقع منه تعويض التجار الذين قد يلاقون بعض الخسائر». كما صدرت التعليمات إلى السفير البيطاني في باريس بأن يقدم تفسيرات لها نفس المعنى (٥٦).

وفي غضون ذلك الوقت تعجل السلطان الحوادث، ففي ١٦ أغسطس أبلغ التجار الفرنسيين «أنه إذا جاء سبتمبر ولم تمثلوا للقانون فأني سأراقب مخازنكم وأحبس كل زبائنكم، وليست لدي الرغبة في انقال نفسي والرعايا البيطانيين بالأعباء من أجل مكاسب فرنسية». وقد تم تحديد السلطان بعدم اظهار أهدافه هكذا قبل اللحظة الحاسمة.

وبالنسبة لما حدث في أول سبتمبر، فقد تقرر أن الشحنات المستقبلية سوف تودع في المستودع مباشرة، كما تقرر عدم السماح بأي فترة بعد هذه المهلة. أما بالنسبة لكميات الأسلحة الموجودة في الوقت الراهن، فقد أوصى السلطان بوجوب وضع حراسة حول المخازن التابعة للتجارة، وأن يرفض تماما السماح بنقل أية أسلحة سوى إلى المستودع. وتم



اعطاء السلطان وعدا بالمعاونة البيطانية في كل الأمور السابقة، خاصة وأن المصادرة طبقا للبلد الثاني يجب أن تتم بالقوة.

وقد أظهرت الحكومة الفرنسية وجهة نظرها في مذكرة الى السير فرنسيس بارلي السفير البيطاني في باريس، وكان الموقف الذي ارتكبت عليه هو ينص على معاهدة ١٨٤٤م، فإن تجارة الأسلحة يجب أن تظل حرة تماما في مسقط، وأن للرعايا الفرنسيين مطلق الحرية في بيع وشراء الأسلحة لمن يريدون، وأن هم الحق في التمسك بالحقوقي التي تحويها هم المعاهدة، والمطالبة بالتعويض نتيجة لأذى أضرار نصيبهم نتيجة للمانون الأحرر، وقد نصيب التجار الفرنسيين والصناعة الفرنسية، وأكثر من ذلك فإن التصريح الانجليزي الفرنسي بعضهم الحق في التجارة مباشرة مع السلطان، إلا أنهم محافظة على الصداقة مع بريطانيا مستعدون للتنازل عن هذا الحق، ومستعدون لمناقشة أي اقتراح تقدمه بريطانيا بالنسبة للتعويضات (٥٧).

وقدم الفصل الفرنسي - طبقا لتعليمات باريس - طلبا الى السلطان بالتعويضات، وكذلك الاعتراضات السابقة بالنسبة لمعارضة القانون لمعاهدة ١٨٤٤م وقد أجاب السلطان على ذلك بأنه قد نقل مسؤولية التعويضات الى الحكومة البيطانية، وقد وافق المحاور Knox على ذلك (٥٨).

وفي الثامن من سبتمبر، حدثت حادثة هامة، فقد طلب ممثل الشركة الفرنسية Louis Dico تسليمه ٣٣ صندوقا من الذخيرة، وكان معه إيصالا بالأداء، إلا أن المسئول في الجمارك رفض تسليمه الصناديق، وقد كتب الفصل الفرنسي الى السلطان معترضا على ذلك، ومطالبيا بتسليم صناديق الذخيرة بعد دفع الضرائب العادية طبقا للمعاهدة التي ارتبط بها سموه وأسلامه منذ ٦٨ سنة، والتي لا تمنع علاقاته من القوى الأخرى ولا تحرس استقلال عمان. وكانت النصيحة البيطانية للسلطان هي أن يرفض تسليم الشحنة، وأن يظهر تمسكه بقانون مستودع الأسلحة، وأن يشير الى أن الذي يهدد علاقاته بالقوى الأخرى واستقلاله هو الطريقة غير العادية التي يتوقع معها أن يوافق على التجارة في بضائع حطرة، والتي تنظم بيعها بمهارة فرنسا وبقية الدول المتحضرة (٥٩).

وعندئذ أجاب الفصل الفرنسي بأن التجار الفرنسيين لن يمتثلوا لقانون مستودع الأسلحة، وأن مسألة التعويضات يجب بحثها.

ورغم أن السلطان رفض وضع حرس حول المخازن الفرنسية، فقد منع بيع الأسلحة منذ ذلك الحين<sup>(٦٠)</sup>.

وواقع أن الشركات الفرنسية التي كانت تعمل في تجارة الأسلحة في مسقط كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطاً شديداً لكي تستمر في ممارسة نشاطها<sup>(٦١)</sup>، وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيوتي على البحر الأحمر والخاضع للفرنسيين، ولاشك أن تأسيس مستودع الأسلحة في سبتمبر ١٩١٢ أدى إلى انكماش حركة التجارة في الأسلحة إلى حد كبير، إلا أن ذلك كان سبباً في إثارة التجار الفرنسيين والشركات الفرنسية، وتسجيل الوثائق الفرنسية للاحتجاجات المتوالية من شركات الأسلحة والعبيد في باريس لدى وزير الخارجية الفرنسية - قبل إقامة مستودع الأسلحة - حتى يتدخل لحماية حرية التجارة<sup>(٦٢)</sup>.

ولاشك أن الحكومة الفرنسية قد أصابها قلق واضح بالنسبة لتطور الأمور، وقد أشارت إلى أن حقوقها طبقاً للمعاهدة قد انتهكتها السلطان، وأنه إذا لم يعد الوضع الراهن Status Quo فوراً فإنها مضطرة إلى إرسال طراد إلى مسقط، وأنها ترغب في وضع تنظيمات على أساس التعويضات، وحتى يمكن الوصول إلى هذه الترتيبات فإنه يجب إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة<sup>(٦٣)</sup>.

وقد صدرت التعليمات للسفير البيطاني في باريس بالإجابة على المطالب الفرنسية بأن الحكومة البيطانية قد عرمت تماماً على معاونة السلطان في التمسك بقانون مستودع الأسلحة لأنه لايمس الحقوق الفرنسية طبقاً للمعاهدة، ولكنه فقط ينظم تجارة عذوبة، وهو حق تتمتع به كل حكومة، كما أقرت الحكومة البيطانية عن ثقها في أنه لن تقع حوادث يكون لها تأثيرات خطيرة على العلاقات بين الدولتين<sup>(٦٤)</sup>.

### الأزمة الدبلوماسية بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية :

لقد تمسكت الحكومة البيطانية بأن أية مفاوضات مع فرنسا ستكون على أساس الموقف الراهن المرتكز على قانون مستودع الأسلحة الذي أصدره السلطان، كما أنها رأت تحويل مسألة تعويضات التجار للتحكيم. وفي ١٨ سبتمبر ١٩١٢ قام السير فرنسيس بارني السفير البيطاني في باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع المسيو بونيكايه وزير الخارجية

الفرنسية. وقد أصر بارث على ضرورة تحويل مشكلة التعويضات الى التحكيم، وفي انتظار ذلك فإنه يجب تمهيد كل الأسلحة في مستودع مسقط للأسلحة، إلا أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء الى ذلك الحل لأن المسألة في الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وإمام مسقط، وقد تكن الحكومة البريطانية طرفاً فيها (٦٥).

وحتى يمكن تلافي أية معوقات في سبيل الوصول الى تسوية سلمية مع فرنسا، رأت الحكومة البريطانية أنه من الممكن تأجيل تنفيذ قانون مستودع الأسلحة في مسقط الى أن يتم تحكيم سريع بشرط أن يتعهد الفرنسيون بالتوقف عن استيراد الأسلحة في مسقط في غضون تلك الفترة، وأن لا يصدروا من مسقط أية أسلحة تكون هناك بالفعل، والسماح للسلطان بمصادرة أية أسلحة تتعارض مع ماسبق، ولكن على أن تسلّم لفرنسا، وتبين أن هذه المقترحات سوف تثبط من عزيمة السلطان الى درجة كبيرة لما ستحققه من مكاسب للمصالح الفرنسية (٦٦).

ورأت حكومة الهند أنه اذا كانت هناك ضرورة لمنح امتياز مؤقت، فإن أقصى ما يمكن عمله هو أنه يمكن منع السلطان من مصادرة الأسلحة الفرنسية لأنها غير أن يكون هناك تنفيذ تعسفي لقانون مستودع الأسلحة يصل الى درجة المصادرة (٦٧).

وفي ١٣ نوفمبر أوضح السير بارث - طبقاً للتعليمات الصادرة اليه من حكومته - لوزير الخارجية الفرنسي أنه منذ صدور قانون مستودع الأسلحة لم تتم أية مصادرات للأسلحة، وأنه لن تتم أية مصادرات الى أن يتم التحكيم السريع إلا أن الحكومة الفرنسية رأت أنه الى أن يتم الوصول الى التحكيم بأسلوب سليم، فإن الأوضاع يجب أن تعود الى ماكانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة، وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومة الفرنسية لا تستطيع الالتزام بالتحكيم دون النظر الى الاعتبارات الأخرى (٦٨).

وكانت فرنسا قد حددت في سبتمبر بأنه إذا لم تعاد الأوضاع السابقة قبل صدور قانون مستودع الأسلحة فإنها سوف ترسل طراداً الى مسقط لحماية حقوق رعاياها، ولأن رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدعيم قوتها البحرية في مسقط لمواجهة أية حوادث (٦٩). وقد أقرق الأدميرال Bethell في ١٧ سبتمبر أن هناك أربع سفن حربية مرابطة في الخليج في الوقت الحالي، وأنه في ٣٠ سبتمبر سيكون هو نفسه في مسقط بمسقطته

الخربة، وبإضافة إلى ذلك، فإن كل أسطول الهند - إذا مادعت الضرورة - يمكنه أن يتركز في مسقط قبل وصول السفينة الفرنسية (١٧٨).

ورأت الحكومة البريطانية أنه من الأصوب أن تراط السفن الحربية الأربعة في مسقط في وقت واحد، وقد تم تنفيذ ذلك في ٢٥ سبتمبر. وفي ٣٠ سبتمبر وصل القائد العام هناك أيضا على السفينة High Flyer ومعه السفن الحربية Sphinx, Espiegle, Pesseus (١٧٩).

وقامت اغتارات الخربة البريطانية برصد تحركات الطراد الفرنسي الذي قررت الحكومة الفرنسية إرساله إلى مسقط. كما اتخذت كل الاحتياطات لاستقباله بالقوة المناسبة في مسقط إذا ما وصل إليها. إلا أنه من وجهة النظر الأخرى فإن هذا التركيز للقوة البحرية البريطانية في مسقط - على الرغم من مزاياه السياسية - فإنه شل من حركة ضبط الأمن - من وجهة النظر البريطانية - في الخليج. وقد جاءت المعلومات بالفعل في نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر بأن جماعات تهريب الأسلحة عندما علمت بأن السفن الحربية البريطانية قد تركزت في مسقط، وأن قدرتها على حراسة الخليج قد توقفت مؤقتا، فإن جماعات التهريب هذه انتهزت الفرصة فورا وأمعنت في تهريب الأسلحة، مما فتح مجالا واسعا لترويج التجارة في الأسلحة الفرنسية المصدرة. وقد أشار السير كوكس إلى أنه من الضروري تخفيف هذا التركيز الشديد للسفن البريطانية في مسقط وذلك لمواجهة الانتشار الواسع في تهريب الأسلحة.

وفي ١٣ ديسمبر علم أن الطراد الفرنسي Montcaim لن يصل إلى مسقط، ومن ثم أرسلت التعليمات لتخفيف الأسطول المراتب في مسقط.

وعندما بدا أن هناك بعض الأمل في الوصول إلى بعض الترتيبات مع الحكومة الفرنسية، وأن هذه الترتيبات قد تؤدي إلى الخطر التام لتصدير واستيراد الأسلحة من وإلى مسقط، فإنه كان من المسلم به تعويض التجارة (١٨٠).

ولاشك أن قانون مستودع الأسلحة هو من الناحية الرسمية إجراء داخلي في مسقط، وهو بهذا الشكل إجراء من قبل السلطان، وأي تعويض لتجارة الأسلحة عن خسائرهم الناتجة عن تنفيذ هذا القانون ينبغي أن يكون من قبل السلطان، إلا أنه كان من المستحيل

على السلطان - لضيق ذات اليد - دفع هذه التعويضات. وكان من المرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - تخاشي مبدأ تعويض التجار إذا كان ذلك ميسورا لأن تكاليف التعويضات سوف تكون فعلا على نفقة الحكومة البريطانية، وعلى نفقة السلطان من الناحية الرسمية<sup>(٧٣)</sup>.

ومنذ صدور قانون مستودع الأسلحة، أصر القنصل الفرنسي على ضرورة تعويض التجار الفرنسيين، وفي الحقيقة كانت تصلة تعليمات بأن فرنسا سوف تسحب معارضتها للقانون المذكور إذا ما سمع بمبدأ التعويض<sup>(٧٤)</sup>.

وقد رأت حكومة الهند أن شراء كميات الأسلحة الموجودة في مسقط هو الشكل الوحيد المقبول للتعويض، وكانت الشركات الفرنسية وحدها هي التي يمكن وضعها في الاعتبار، وأهمها Goguyet Cit. Louis Dieu هذا باضافة الى شركتين أمريكيتين يمكن اعتبارهما تحت الحماية الفرنسية.

وقد بحث السير كوكس هذه المسألة، وقدر أنه كانت توجد في مسقط في ١٤ ديسمبر ١٢,٠٠٠ بندقية، و ٢,٠٠٠,٠٠٠ طلقة، وهذه الأسلحة والذخائر هي حجم التعويض المطلوب. وعلى أساس التقييم المتخذ في مارس ١٩١١ فإن ثمن البندقية هو ٦٠ ربالا، وكذلك ٦٠ ربالا لكل ألف طلقة، وبهذا فإن مجموع التعويض سوف يصل الى ٨٤٠,٠٠٠ ربالا، وكان من رأي كوكس أن هذا التعويض ينطبق فقط على الأسلحة الموجودة بالفعل في مسقط، وأن أية أسلحة أخرى خارج مسقط فينبغي بالضرورة أن تستثنى من هذا التعويض.

كما أضاف كوكس أنه إذا «ما وافقتنا على شراء شحنات الأسلحة الفرنسية التي لم ترسل الى المستودع تخدعها للقانون، فإنه من الأصوب أيضا شراء شحنات الأسلحة الخاصة بالتجار غير الفرنسيين، طالما أنها قد أودعت في المستودع طواعية واذعانا للقانون». وقد وافقت حكومة الهند على هذه المقترحات، ولكنها أعرمت عن اعتقادها بوجوب اشتراك حكومتي لندن واهند في دفع قيمة التعويض مناصفة<sup>(٧٥)</sup>.

وفي ٣٠ ديسمبر اقترح السيد ادوارد جراي الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بطريقة ودية :

أولاً: تقبل الحكومة البريطانية أن تنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة  
الضائع الانجليزية والفرنسية التي تمر في موانئ الجزائر ومراكش طبقاً للمادة الرابعة من  
الوفاق الودي لسنة ١٩٠٤.

ثانياً: تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان (قانون مستودع  
الأسلحة) وتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.

ثالثاً: تتعهد الحكومة الفرنسية ألا تنشر لمدة خمسة عشر عاماً نسبة ١٨٩٧م الخاصة  
بواردات بهمايانا من القطن في تونس والتي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية  
على هذه الواردات لا يتجاوز ٥٪.

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تعهدت إلى التنازل عن  
حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين، ولكنه في الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة  
الأخيرة ستعود في النهاية على بهمايانا، إذ أن التنازل عن المساواة التامة في موانئ الجزائر  
ومراكش لابد أن ينطبق أيضاً على موانئ مصر. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية  
ستفقد تجارة رابحة في مسقط، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم، ولابد في هذه  
الحالة من إعطاء تعويض مناسب (٧٦).

والواقع أنه لم يتقرر حل نهائي لتلك المشكلة وإن كان من المعروف أن قيام الحرب  
العالية الأول قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتفوية نفوذها في منطقة الخليج العربي  
وأن تتخلص من جميع منافسها بطريقة فعالة.

1. Philby (J.B) Arabia, London 1950, P. 165.
  2. Indian office library (I.O.L).  
Political and Secret Library- Political  
Department. B. 129 Secret.  
Memorandum. Muscat (1901).
  3. Aitchison C-4J- A collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India  
and Neighbouring Countries, Vol XI Calcutta 1892, P.P. 83-84.
- (٤) دكتور جمال زكيها غامد - الخليج العربي ص ٢٥١
5. Aitchison- op. cit. p 231.
  6. Philby - op. cit. p. 166.
  7. Whigham (N.J.) The persian. Problem- London 1903, p. 20.

8. I.O.L- Political and Secret. Library- B. 129 Secret Mems. op. cit Muscat (1901).
9. I.O.L- Pol- and Sec. Library- Political Dep., B 14 No.1 Zanzibar. Agency and Consulate Expenses.  
A- W- M. 17th August 1878.
- (١٠) دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٣٦
11. Geaves Philip - the life of Sir, Percy Cox- London, 1951, p. 91.
12. I.O.L- Pol- and Secret Dep. B. 119, Mems. by Sir Lee- Warner on the Lease to France of a Cooling Station in Muscat (1900).
- (١١) دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٦٧
14. I.O.L- Political and Sec. Library. Political Dep. B. 196 Secret Mems. Arms Traffic in the Persian Gulf (1913), p. 17. Major Trevor, To L-C. Cox, 19th November 1910.
15. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, Major Trevor to L- C. Cox, 11 December 1910, (1960/10).
16. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India, 11 December 1910.
17. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India , 30 December 1910.
18. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
Telegram From Viceroy, 8 June 1911.
19. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
Earl of Grewe, Telegram 9 June 1911 (159/11).
20. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
L-C. Cox to Government of India, 16th January 1911.
21. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Major Trevor to L-C. Cox, 20 Jan. 1911.
22. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Admiral Slade to Admiralty 5 feb. 1911.
23. Major Trevor to M- Jeannier, 5 feb. 1911.  
Jeannier to Major Trevor, 8 Feb- 1911.  
I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
24. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Sir E- Grey to M- Cambon, 10 April 1911.
25. I.O.L- Political and Secret Library- Political Dep. B-182 Mems. Arms Traffic at Muscat (1911) I.O. 15th Feb. 1911.
- (١٢) دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٠
27. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
28. Harrison (paul) The Arab at home- New York, 1924, p. 96.
- (١٣) جان سيشون - بواست الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وسواحل تاريخ حلوين ثوريا في هذا الشرق غريب  
محمد حرة دروز، ص ٢٧ .
30. I.O.L. B. 182 op. cit
31. Coke (Richard) The Heart of the Middle East, London 1925. p. 136.
32. I.O.L- B. 196 op. cit
33. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27  
L-C. Cox to Government of India, 28 April 1911.
34. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27  
L-C- Cox to Government of India 1 st Sept. 1911.

35. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 27  
Commander-in-Chief, East Indies to Gov. of India, Telegram, 12th April 1911.
36. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 27  
L.C. Cox to Gov. of India 12th April 1911.
37. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 27-28  
Major Knox to L.C. Cox, 12 May 1911.
38. Poincaré à Cambon 29-5, 1912,  
(D.D. Doc. No. 5).
39. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 28  
نظر د. جمال ركبنا غاسم ، التصدير السابق، ص ٢٨٦  
Telegram from Viceroy, 10th July 1911 (1157/11).
40. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 28  
Foreign Office to India Office,  
16th August 1911 (4041/11).
41. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 29  
Telegram from Viceroy, 18 Oct. 1911 (1712/11).
42. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 29  
Telegram from Secretary of State, 31 Oct 1911 (4495/11).
43. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 29  
L.C. Cox to Gov. of India,  
14th Nov. 1911 (1968/11).
44. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 29-30.  
Telegram from Viceroy 28th Dec. 1911.
45. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Secretary of State. 1st January 1912.
46. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 30,  
Telegram from Viceroy, 19th January 1912.
47. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Secretary of State,  
22nd January 1912.
48. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Viceroy, 29 January 1912.
49. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 31  
Telegram from Secretary of State.  
5 March 1912 (768/12).
50. Poincaré à Cambon 29-5-1912.  
(D.D. Doc. No. 5).
51. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 32  
نظر د. جمال ركبنا غاسم ، التصدير السابق، ص ٢٨٦  
Telegram from Secretary of State,  
1 st June 1912.
52. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 32  
Telegram from Viceroy 7th June 1912.
53. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 33  
Telegram from Viceroy 25 July 1912 (2907/12).
54. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 33  
Telegram from Viceroy- 8th August 1912.



55. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 33-34  
Telegram from Viceroy. 14th August.  
1912 (3168/12).
56. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 34  
Telegram Secretary of State, 20th August 1912.
57. I.O.L. Pol. Dep B. 182,  
Mems op. cit.
58. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Viceroy. 1st Sept.  
1912 (3448/12).
59. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Viceroy 8th Sept. 1912 (3433/12).
60. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 36  
Telegram from Viceroy 10th Sept. 1912.
61. Graves (Philip) op. cit. P. 142.
- (71) دكتور جمال زكريا قاسم - انصهر السابق، ص ۳۸۱
63. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 35  
Secretary of State Telegram.  
(3540/12) 12th Sept. 1912.
64. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Secretary of State,  
14th Oct. 1912.
65. Cambon à Poincaré, Doc No. 26, 22-9-1912 (D.D.F.).  
انصهر دكتور جمال زكريا قاسم - انصهر السابق، ص ۳۸۱
66. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 36  
Secretary of State Telegram,  
31 Oct 1912 (4200/12).
67. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 36  
Telegram from Viceroy 11th Nov 1912.
68. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 37  
Telegram from Secretary of State,  
15 Nov. 1912.
69. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Secretary of State,  
12th Sept. 1912.
70. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Viceroy, 20th Sept. 1912.
71. I.O.L. B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Secretary of State,  
22nd Sept 1912 (3654/12).
72. I.O.L. Pol. Dep. B. 182  
op. cit. 1.O-15 Feb. 1911.
73. I.O.L. B. 196 op. cit. p.p 36-39.  
Telegram from Viceroy, 1st Dec. 1912 (4619/12).
74. I.O.L. Pol. Dep. B. 182, op. cit.
75. I.O.L. B. 196 op. cit. P. 40.  
Telegram from Viceroy.  
27th Dec. 1912.

(76)- دكتور جمال زكريا قاسم - انصهر السابق، ص ۳۸۱ - ۳۸۵